



بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدورة الـ(١٠٧) للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

۸ - ۱۱ - اکتوبر ۲۰۲۴ م

صاحب السمو الامير جلوی بن تركی آل سعود
القائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية لدى مملكة هولندا والقائم
بأعمال المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية



السيد الرئيس

السيد المدير العام

أصحاب السعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي بداية أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير اندريلس تيرانا بارال مندوب جمهورية الأكوادور الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهوده المبذولة منذ توليه رئاسة المجلس التنفيذي ولإدارته الحكيمة لأعمال المجلس ونقدر جهوده البناءة في هذا الشأن.

ولا يفوتي أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لسعادة المدير العام السيد / فرناندو آرياس ومساعديه في الأمانة الفنية وموظفي المنظمة كافة على جهودهم للتحضير لأعمال الدورة.

وينضم وفد بلادي لبيان جمهورية أوغندا الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين الأعضاء في الاتفاقية. ونقدر جهود وفد جمهورية أوغندا لدى المنظمة في تنسيق عمل المجموعة.

السيد الرئيس

يؤكد وفد بلادي على أهمية دور هذه المنظمة في حفظ وصون السلام والأمن الدوليين، كما تؤكد على أهمية دور الدول الأعضاء ومسؤوليتها في دعم عمل المنظمة الهدف إلى التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتأكيد على المبادئ الرئيسية لها

يجدد وفد بلادي تأكيده على أن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان من قبل أية جهة وتحت أي ظرف يعد جريمة نكراء وانتهاك صارخ لأحكام الاتفاقية وقواعد القانون الدولي.

وأيماناً بمركزية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في المنظومة الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.



ولا يمكن بلوغ ذلك في ظل استمرار جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي والتصعيد الدموي والممنهج في قطاع غزة، والانتهاك المتواصل لمواثيق وقرارات الشرعية الدولية ومبادئنا الإنسانية المشتركة، فإن وفد بلادي يجدد إدانته لما تقرفه قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة من جرائم مروعة. ونجدد الترحيب بطلب دولة فلسطين المقدم للأمانة الفنية بشأن مراقبة تطورات الوضع في فلسطين عن كثب، ونقدر ما جاء في رسالة سعادة المدير العام الجوابية عليه، وأننا على ثقة في الأمانة الفنية للقيام بالتزاماتها حيال ما قد يطرأ في هذا الوضع.

ومن أجل تحقيق السلام المنشود، ندعوا كافة الدول الانضمام للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين الذي أعلنت عنه المملكة مع شركائها أعضاء اللجنة الوزارية العربية - الإسلامية المشتركة، ومملكة النرويج، والاتحاد الأوروبي.

وفي سياق متصل، تؤكد المملكة على ضرورة المحافظة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية إزاء التطورات الناتجة عن العدوان الإسرائيلي بما يتواافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ندعو جميع الأطراف للتحلي بالحكمة وأقصى درجات ضبط النفس لتجنب المنطقة وشعوبها مخاطر الحروب وما سيها.

السيد الرئيس

إن الوصول إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية يستوجب ضمان التدمير الآمن والكامل للأسلحة الكيميائية القديمة والمخلفة، ويشيد وفد بلادي بالجهود المبذولة من قبل الصين واليابان لتدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة على الأرضي الصينية، وأن المشاورات والتعاون الثنائي بين البلدين يشكلان مثالاً ملماساً للتعاون بين الدول الأطراف والرغبة الصادقة لتنفيذ الاتفاقية بحسن نية. ويمثل هذا التعاون شهادة على فعالية الاتفاقية ونجاحها. كما نشكر الصين على حسن الضيافة خلال زيارة وفد المجلس التنفيذي للمنظمة خلال شهر سبتمبر الماضي.

السيد الرئيس

فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، يرحب وفد بلادي بعقد جولة المشاورات الثامنة والعشرين، وندعو للحفاظ على هذا التعاون الفني، والبناء عليه لحل



كافحة المسائل العالقة، وتشجع كافة الأطراف على التعاون بحسن نية، وتدعم جهود الامانة الفنية المبذولة بهذا الشأن.

السيد الرئيس

لا يخفى على الجميع ما يمثله الذكاء الاصطناعي من تحدي جديد أمام مجتمعاتنا على كافة الأصعدة، بما فيها التهديدات الكيميائية، ومن هذ المنطلق، يتطلب تظافر جهود الدول الأعضاء نحو توظيف الآليات القائمة في المنظمة سواء من مركز الكيميا أو المجلس الاستشاري العلمي وغيرها ووضع حلول ونهج جديد لمعالجة هذه التحديات والحد من تهديقاتها تحت مظلة تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الإطار فإننا نرحب بجهود المنظمة المبذولة بهذا الخصوص بما فيها المؤتمر المقرر عقده في الرباط حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ونأمل أن يخرج هذا المؤتمر بالنتائج المرجوة.

وفي الختام، يؤكد وقد بلادي على أهمية الصناعة الكيميائية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة للدول الأطراف ولا سيما الدول النامية، وكذلك توطيد التجارة والتعاون الدولي في مجال التطبيق السلمي باعتبارها إحدى الأولويات والمهام الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أمل اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة وأن يتم نشره على الموقعين الخارجي والعام للمنظمة.

شكراً السيد الرئيس.